المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

النشرة الدورية 2023

نحو تمكين المواطنين من صنع القرار . . .

شتيوي يشارك في منتدى تواصل 2023

«الاقتصادي والاجتماعي» يشكل لجانه الدائمة وينتخب رؤساء المجموعات

وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ساحل العاج لبحث سبل التعاون في مختلف المجالات

في هذا العدد

الاقتصادي والاجتماعي يطلق حوارا وطنيا

اجتماع في وزارة الداخلية

إطلاق دراستين

إطلاق تقرير حالة البلاد
«الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل في الأردن»

الفهرس

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	5
الدراسات	
الضرائب وحشد الموارد	6
تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني	7
دراسة الهيئات والمؤسسات المستقلة ضمن محور هيكلة المؤسسات والوزارات في خارطة تحديث القطاع العام	8
التقارير	
تقرير حالة البلاد: الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل الأردني	9
الحوارات الوطنية	
الحوار الوطني بين القطاعين العام والخاص حول سياسات التشغيل وممارسات العمل اللائق	13
حوار وطني حول مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي	14
حوار وطني حول التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار رؤية التحديث الاقتصادي	21
المشاركات الدولية والمحلية	
اجتماع مجلس إدارة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها	25
ورشة متخصصة حول تحديث المنظومة التشريعية للعمل التعاوني	26
شتيوي يشارك في منتدى تواصل 2023	27
المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية	28
الاقتصادي والاجتماعي يشارك في القمة الأورومتوسطية	29
شتيوي يشارك في ندوة «المنظور الفكري الأردني للبيئة الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية	30
وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى سالحل العاج لبحث سبل التعاون	31
مؤتمر التغيّر المناخي والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	32
شتيوي يشارك في منتدى الحوار الاجتماعي في الاتحاد من أجل المتوسط	33
نشاطاتنا	
الاجتماع الثالث لمجموعة عمل السياسات ضمن مشروع تعميم التوظيف والاستثمار METI	34
لقاء توعوي لترسيخ معايير النزاهة الوطنية في الاقتصادي والاجتماعي	35

الفهرس

شتيوي يلتقي وزير الداخلية لبحث التعاون في مجال اللامركزية الإدارية	36
شتيوي يلتقي رئيس لجنة متابعة المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية	37
الاقتصادي والاجتماعي يشرع في إعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية في الأردن	38
شتيوي يلتقي المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الأردن	39
الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلسة تشاورية حول الجهات العاملة في القطاع الصحي	40
شتيوي يستقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جمهورية ساحل العاج	41
السفير الكوري يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي	42
السفير اللبناني في المملكة يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي	43
ورشة عمل بعنوان «التغيرات المناخية والانتقال العادل في الأردن»	44
مؤتمر دور الحوار الاجتماعي في الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر	45
الاقتصادي والاجتماعي يشكل لجانه الدائمة وينتخب رؤساء المجموعات	46
جلسة حوارية حول التداعيات الاقتصادية المحتملة على الاقتصاد الأردني نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة	47
وفد من المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي	48
التعاون المحلي والدولي	
تقييم مشاريع وزارة الثقافة (مشروع ألوية الثقافة، مشروع مكتبة الأسرة الأردنية، مشروع معهد الفنون الجميلة)	49
المجلس في الإعلام	
خبراء يقدمون وصفة لإصلاح الإدارة العامة - الدستور	50
مراجعة خارطة تحديث القطاع العام - الرأي	50
وزراء تحت المجهر وأضعافهم مستترين - الرأي	51
تحديث القطاع العام: الرؤية الملكية تطلق أولويات الحكومة - الغد	51
جدليات التعيينات حسم قريب - عمون	52
مرة أخرى وزارة العمل في التحديث الإداري - الغد	52
نيفين عبد الهادي: الاقتصادي والاجتماعي وصفة آمنة لتحديث تشاركي - عمون	53
إنفوجرافيك	

آثار رفع سعر الفائدة	54
نسب تمثيل المرأة في مجموعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	56
مجموعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	57
إنجازات المجلس	58
شركاؤنا	59
كلمة أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي	60

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

يطيب لي أن أقدم لكم النشرة الإخبارية الدورية الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023، والتي تضمّنت خلاصة للجهود المبذولة في المجلس؛ إذ تشتمل على كافة الإنجازات من الدراسات والتقارير وأوراق الدراسات والفعاليات والأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذا العام، من خلال الوقوف على مختلف القضايا التي تتصل بالمجتمع الأردني؛ انطلاقا من رؤيته المتمثلة في تشكيل إطار وطني للحوار وبناء التوافقات بين الشركاء الاجتماعيين، من خلال إشراك ممثلي الهيئات والخبرات المهنية في مراجعة التشريعات والسياسات وتقييمها.

وقد شهد هذا العام صدور قرار مجلس الوزراء بتسمية أعضاء المجلس ضمن مجموعاته الخمس، انبثقت عنها خمس لجان دائمة، وهذا يشكل انطلاقة للنهوض بالمهام والمسؤوليات المنوطة بالمجلس بموجب نظام تأسيسه، ومساهمة في رفد المسيرة الوطنية لتحقيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في تعزيز المشاركة في صنع السياسات والقرارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد توّجت إصداراتنا وفعالياتنا لهذا العام بإطلاق تقرير حالة البلاد حول الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل الأردني؛ الذي قدم صورة شاملة لمدى جاهزية القطاع العام والخاص والأكاديمي لاستقبال الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى تحليل معمق لسوق العمل الأردني، وركّز التقرير على ضرورة تكافل الجهات الثلاثة في تطوير خططها واستراتيجياتها للاستفادة من هذه التحولات التكنولوجية المتسارعة. كما تكمن أهمية هذا التقرير في ربط توصياته مع الأولويات الوطنية، ورؤية التحديث الاقتصادي وخارطة إصلاح القطاع العام

وفي النهاية؛ أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق عمل المجلس بكافة مديرياته ووحداته، وكافة الشركاء الاستراتيجيين من القطاعين العام والخاص، والباحثين والخبراء للجهود المعطاءة في سبيل إنجاح عمل المجلس وتحقيق أهدافه الوطنية في ظل راية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله حفظهما الله ورعاهما.

الدراسات

«الضرائب وحشد الموارد- النهج القائم على حقوق الإنسان لمعالجة أوجه عدم المساواة»

أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني دراسة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة في الأردن بعنوان: «الضرائب وحشد الموارد- النهج القائم على حقوق الإنسان لمعالجة أوجه عدم المساواة». وأوضحت الدراسة أن النظام الضريبي العادل يقوم على مبدأ التكليف التصاعدي، ويكون مجهزاً بقدرات توزيعية حقيقية، ويضمن المساواة وعدم التمييز، ويتواءم مع القرارات الاستثمارية المحلية والدولية، التي تعزز الشمولية، وتشجع على ممارسة الحوكمة الرشيدة.

وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها: حشد الإيرادات لتغطية الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوتيرة تواكب النمو الاقتصادي وأعمال حقوق الإنسان في الأردن، وإعادة النظر في زيادة العبء الضريبي على فئات معينة من الأشخاص، وخاصة فئة الدخل المرتفع لتحقيق أقصى حدٍّ من الإيرادات، دون أن يعكس ذلك أثرا سلبيا غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. إضافة إلى إعادة النظر في إصلاح الضريبة العامة على المبيعات وبرنامج الحماية الاجتماعية في الأردن، مع الحفاظ على نسب مخفضة من الضريبة العامة على المبيعات على العديد من السلع والخدمات التي يتم استهلاكها على وجه التحديد من الفئات الهشة (المستضعفة).

كما أوصت الدارسة بضرورة أخذ مبادئ حقوق الإنسان (الحق في المشاركة في الشؤون العامة، والحق في المساواة وعدم التمييز، ومبادئ الشفافية والمساءلة) بالحسبان عند التصميم والتنفيذ للضرائب والموازنات، مع الإشارة إلى أنّ النظام الضريبي المرغوب فيه والذي يُعدُّ عادلاً، يستطيع أن يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

للاطلاع على الدراسة>>

للمزيد >>

الدراسات

تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني

أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة بعنوان «تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني»، والتي هدفت الى تحليل أثر رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد، وذلك بالتركيز على بعض المتغيرات والقطاعات الاقتصادية.

وبينت الدراسة أنه قد نتج عن سياسة التيسير الكمي وضخ كميات كبيرة من السيولة، وتوقف سلاسل التوريد المتصلة بجائحة كورونا وبالأزمة الأوكرانية الروسية ارتفاع معدل التضخم عالمياً ومحلياً على حد سواء، واستجابة لقرارات البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع اسعار الفائدة رفعا متواصلا، قامت البنوك المركزية حول العالم برفع معدلات الفائدة بهدف مكافحة ارتفاع الأسعار والمحافظة على عملاتها.

وأظهرت الدراسة أنه سيترتب على ارتفاع أسعار الفائدة أثر سلبي على الاقتصاد واستمرار نموه باعتدال، وخاصة أن السياسات الاقتصادية المطبقة حاليا هي سياسات معاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية (Countercyclical)، ومع ذلك، فان هذا النمو غير كاف لاستحداث فرص عمل لتخفيض معدل البطالة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

كما أوضحت الدراسة التباين في آثار رفع أسعار الفائدة الرسمية على المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية، وحتى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة ما زال معدل التضخم مرتفعًا، كما بينت أن زيادة أسعار الفائدة انعكست على سعر فائدة أذونات الخزينة، مما يعني ارتفاع حجم مدفوعات الدين على الخزينة طوال مدّة عمر السندات، وأن هذه الزيادات على أسعار فائدة سندات الخزينة ستعمل على زيادة تكلفة مدفوعات فوائد السندات على الخزينة، والتي تظهر على شكل زيادة في مدفوعات فوائد المديونية عند استحقاقها في كل مدّة سداد، مما يؤدي الى زيادة عجز الموازنة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الأخرى المتاحة لمكافحة التضخم، وأبرزها: عمليات السوق المفتوحة التي يدخل البنك المركزي فيها بائعًا ومشتريًا للأوراق المالية في السوق المالي بهدف التأثير على معدلات السيولة. كما أوصت الدراسة بضرورة الحد من النفقات غير الضرورية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وتخفيض كلفة الإقراض من خلال البحث عن مصادر تمويلية جديدة للحفاظ على المديونية عند مستويات مقبولة ومستدامة، وأهمية إيجاد حلول لارتفاع الأسعار، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية، مثل: تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض الضريبة الخاصة على المشتقات النفطية، وتخفيض ضريبة المبيعات على السلع التي ارتفعت أسعارها.

للاطلاع على الدراسة>>

الدراسات

دراسة الهيئات والمؤسسات المستقلة ضمن محور هيكلة المؤسسات والوزارات في خارطة تحديث القطاع العام

استكمالا لما قام به المجلس بطلب من الحكومة لإجراء حوار وطني حول خارطة تحديث القطاع العام في مرحلته الأولى، فقد قام المجلس بإجراء دراسة على بعض المؤسسات والهيئات المستقلة ضمن محور هيكلة المؤسسات والوزارات في خارطة تحديث القطاع العام، بهدف تقييم أدوارها وتقاطعاتها مع الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة، للوصول إلى إمكانية تعزيز دور هذه المؤسسات في أداء مهامها.

للمزيد >>

التقارير

تقرير حالة البلاد ـ الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل الأردني

تطرق تقرير حالة البلاد إلى إبراز أهمية الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها في سوق العمل الأردني، وذلك من خلال تحليل مدى جاهزية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومواءمة النظام التعليمي في توفير فرص العمل التي يتطلبها سوق العمل في المستقبل. وتأتي أهمية هذا التقرير في ظل الجهود المبذولة من القطاع العام والقطاع الخاص لمواكبة التحولات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الرقمية الحديثة، والتطورات الناشئة التي يشهدها سوق العمل وخاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي. كما ويأتي هذا التقرير منسجماً ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأولويات الوطنية ورؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة إصلاح القطاع العام، وخطة التحديث السياسي. ويتميز هذا التقرير أيضا بتقديم تشخيص للواقع الحالي للقطاعات المختلفة والمهارات المطلوبة في المستقبل وحاجة سوق العمل لها، ممّا سيترك آثاراً إيجابية على معدلات التشغيل للعمالة المحلية، ويخفض من معدل البطالة المرتفع. ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير في إيجاد إطار وطني استراتيجي للولوج للثورة الصناعية الرابعة وتحديد السياسات أو التغيرات المطلوبة في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي.

وتضمنت المنهجية إجراء مقابلات مع الشركاء والخبراء المعنيين والأكاديميين وعقد جلسات نقاشية مع المختصين في مجال الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة. بالإضافة إلى إجراء مراجعات مع الجهات المعنية لضمان ذكر كافة الجهود الموجودة حاليا وتحديد الاحتياجات لدى الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي.

التقارير

وقد غطى التقرير سبعة فصول؛ قدم الفصل الأول منها لمحة عن أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة تقييمية للقطاعات الرئيسة التي تطرقت إليها تقارير حالة البلاد خلال السنوات السابقة. وضمن مراجعة واقع القطاعات الرئيسية المختلفة، استعرض التقرير التحديات التي تواجهها والتوصيات التي من شأنها تحسين مخرجات هذه القطاعات وتعزيز الترابط فيما بينها لتحقيق أهداف ومبادرات رؤية التحديث الاقتصادي الخاصة برفع مستوى المعيشة والدخل للأفراد. بخصوص قطاع المياه، تعتبر المملكة من أكثر المناطق فقراً في المصادر المائية، وسيؤدي تفاقم هذه المشكلة في ضوء ازدياد عدد السكان إلى أزمة تزويد محلي للمياه ستزداد صعوبة يوماً بعد يوم. وفيما يخص أمن الطاقة، ما زال ملف الطاقة يشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني، حيث ما زال الاعتماد على استيراد النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة كبيراً. وتمثل الطاقة المتجددة فرصة غير مستغلة لطاقة منخفضة التكاليف من شأنها أن تحقق أمن الطاقة في المملكة، وخفض احتمالية التعرض للصدمات الخارجية. وفي مجال البيئة، ما زالت المملكة تواجه تغيرات كبيرة في المناخ تتمثل في التغيرات بدرجات الحرارة وكميات هطول الأمطار، والتغيير المتسارع في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتشابك العلاقات بين القطاعات، مثل المياه والزراعة والطاقة والتطوير الحضري. وعلى صعيد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية الذي كان له أثر إيجابي في استمرارية الكثير من الأعمال من خلال تسخير وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد حقق نجاحاً ملموساً في سرعة الاستجابة وتسهيل الأعمال، واستمرار العملية التعليمية وخدمات التوصيل. وضمن قطاع الزراعة، فقد شهد القطاع أيضاً تطورات مهمة تتصل بالأمن الغذائي. إذ تم إيلاء القطاع الزراعي أولوية قصوى نتيجة مساهمته الكبيرة في استمرار تدفق السلع الزراعية إلى الأسواق، وتعزيز الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال وبعد جائحة كورونا.

وبخصوص قطاع النقل، ما زال القطاع يشهد تطورات محدودة، ويتأثر مثل باقي القطاعات بالأزمات الإقليمية التي حدّت من حركة البضائع والأفراد، إضافة إلى الزيادة السكانية المضطردة، سواءً في الوضع الطبيعي أو الطارئ نتيجة اللجوء القسري الذي زاد من الطلب على نقل البضائع والركاب.

وفي مجال الإسكان والبنية التحتية، تمّ بذل جهود كبيرة في مجال الإسكان وقطاع البنية التحتية خلال السنوات السابقة لتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة، والمتصل بجعل المدن آمنة ومرنة ومستدامة، لما له من دور واسع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة للأفراد لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

التقارير

وضمن محور الموارد البشرية، تم إيلاء اهتمام كبير لتطوير الموارد البشرية ضمن خارطة تحديث القطاع العام لوجود العديد من التحديات التي ما زالت قائمة في القطاع العام، كتدني الأداء، وضعف إنتاجية وكفاءة الموارد البشرية العاملة في القطاع العام، إضافة إلى النقص في الكفاءات البشرية المؤهلة، وضعف القدرات القيادية وآليات الاستقطاب والاختيار والتعيين في الخدمة المدنية، بالإضافة إلى التراجع في مستوى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وانخفاض مستوى رضا متلقي الخدمة الحكومية. فعلى صعيد التعليم العام، ما زالت جهود دمج التكنولوجيا في التعليم محدودة، وما زال الإنفاق الحكومي على التعليم غير متناسب مع الاحتياجات الفعلية للقطاع في ظلّ تزايد أعداد الطلاب. وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فما يزال هذا القطاع يواجه تحديات نتيجة تزايد عدد المؤسسات التعليمية وازدياد أعداد الطلبة، مما أحدث ضغوطاً كبيرةً على جودة ومخرجات التعليم والكفاءات المطلوبة لسوق العمل وارتفاع معدلات البطالة. وبخصوص التعليم والتدريب المهني والتقني، فما زال هذا القطاع يشهد اختلالاً هيكلياً مزمناً ونقصاً في البيانات الخاصة بجانبي العرض والطلب من العمالة المحلية. وتم إيلاء تمكين المرأة أهمية قصوى، حيث تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي عدة أهداف منها، توفير فرص عمل جديدة لأكثر من مليون شابّ وشابة يلتحقون بسوق العمل بحلول عام 2033 وزيادة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 3% وتحسين نوعية الحياة. وعلى الصعيد الصحي، يعتبر القطاع الصحي في الأردن، من الأفضل في المنطقة العربية نتيجة لظروف الأمن والاستقرار التي يعيشها البلد، ونتيجة لمجموعة الخطط والمشاريع التنموية الفعّالة التي تعتبر الصحة ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إلا أنه وبالرغم من الجهود والإنجازات التي تمت على مدار العقود السابقة، فإن هناك تأخراً في تطبيق الإصلاحات المطلوبة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ما يزال العمل الثقافي يواجه تحديات في الأداء والحوكمة والعمل المؤسسي، وضعف الإنتاج.

وضمن الفصل الثاني، تم عرض أبرز مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة والآثار الاقتصادية والاجتماعية والتحديات والإيجابيات والسلبيات لها على الاقتصاد الوطني.

التقارير

وتطرق الفصل الثالث إلى خصائص سوق العمل وواقع التعليم ومخرجاته. وارتباطها مع احتياجات سوق العمل، من حيث ديناميكية سوق العمل وجانبي الطلب والعرض مع مخرجات النظام التعليمي، بالإضافة إلى تحليل الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل وارتباطها بمعدلات البطالة المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. محليا، زادت أهمية استخدام التكنولوجيا في جميع أنواع الوظائف والأعمال تقريبًا كما لم يحدث من قبل بعد تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا. كما تم تضمين غالبية الاستراتيجيات لإجراءات تتعلق بالتحوّل الرقمي، ووصل الاعتماد على الحلول التكنولوجية إلى مستويات غير مسبوقة.

وضمن الفصل الرابع، تم الوقوف على مدى جاهزية القطاعات المختلفة ومتطلباتها وقدرتها على الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة لرفع كفاءة القطاع العام وفاعليته، وتمكين القطاع الخاص من جذب الاستثمارات، وتقديم الخدمات التكنولوجية المتطورة للمواطنين.

وفي الفصل الخامس، تم عرض أبرز المبادرات العالمية والاستراتيجيات التي تبنتها الدول حول العالم والإقليم لاستيعاب التكنولوجيات الناشئة. وفي الفصل السادس، تم التطرق إلى أهمية التحول الرقمي لتبني الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل في مختلف القطاعات. فأهمية هذا التقرير تكمن في إيجاد إطار وطني استراتيجي للولوج إلى الثورة الصناعية الرابعة وتحديد السياسات أو التغيرات المطلوبة في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي.

وفي الفصل السابع والأخير، تم تقديم خلاصة لأبرز التوجهات والتوصيات المنبثقة من نتائج التقرير لتعظيم الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة ودمجها مع الأولويات الوطنية. وقد جاءت التوصيات في عدة محاور؛ محور البنية التحتية، ومحور التعليم والتدريب، ومحور البحث والتطوير، ومحور الصناعة 4.0، ومحور السياسات والتنظيم، ومحور الاستثمار واستراتيجيات التمويل، ومحور الدراسات والمتابعة ومحور الحماية الاجتماعية.

للاطلاع على التقرير>>

حوار وطني

الحوار الوطني بين القطاعين العام والخاص حول سياسات التشغيل وممارسات العمل اللائقة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع وكالة التعاون الألماني (GIZ) ووزارة العمل عدداً من الجلسات الحوارية واللقاءات، بهدف خلق حوار وطني بين القطاعين العام والخاص حول سياسات التشغيل وممارسات العمل اللائقة، بدعم من مشروع التشغيل في الأردن 2030.

ولغايات تحديد المواضيع المحتملة والقضايا والتحديات المتصلة بالتشغيل ومستقبل العمل ذات الأهمية، تم مراجعة العديد من الاستراتيجيات الحكومية الرئيسة، مثل: (رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وخطة الأولويات الاقتصادية وغيرها)، إضافة إلى إجراء العديد من المشاورات مع الجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص.

عدد الجلسات التشاورية التحضرية التي تم عقدها جلستان.

حوار وطني

حوار وطني حول مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بإجراء حوار شامل حول مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي من خلال عقد جلسات حوارية على مدار شهرين متتاليين؛ تضمنت كل الشركاء وأصحاب الاختصاص والمؤسسات الإعلامية؛ وقد شملت(مؤسسات الإعلام الحكومي والرسمي، ونقابة الصحفيين الأردنيين، والصحف اليومية والأسبوعية، والفضائيات والإذاعات المحلية، والمواقع الإلكترونية الإخبارية المرخصة، والكتّاب وأصحاب الخبرة، وكليات الإعلام في الجامعات وأقسامه، ومجمع اللغة العربية، ولجنتي (الإعلام والتوجيه الوطني في مجلس الأعيان، والتوجيه الوطني والإعلام والثقافة في مجلس النواب)، وشبكة الناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات الحكومية والشرطية والعسكرية والأمنية، والمؤسسات الإعلامية الحزبية)، وعددا من الخبراء في مجال الإعلام.

وكان ذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصال الحكومي، انطلاقا من دور المجلس المحوري كونه مؤسسة استشارية تمثل أوساط المجتمع وفئاته المختلفة، ويهدف إلى التشجيع على الحوار الإيجابي، وبناء التوافق بين الشركاء في المجتمع الواحد حول أهم القضايا والسياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم الآثار الاجتماعية للسياسات العامة، وتقديم مقترحات بديلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة في صنع السياسات والقرارات في المجالات المختلفة.

وقد امتدت الجلسات من الحادي عشر من حزيران حتى الثامن من آب لعام 2023، إذ تمّ تخصيص جلسة لكل قطاع من القطاعات التابعة للإعلام. وقد جاء الحوار الوطني شموليا موسعا معمقا بين الجهات ذات العلاقة، تمّ من خلاله الاستماع لكل الآراء والملاحظات والمقترحات والتوصيات من أصحاب الخبرة والاختصاص. والتي ستشكل –جميعها- تغذية راجعة لوزارة الاتصال الحكومي للعمل على تحسين الوثيقة

وتجويدها وتعديلها، ثم إخراجها بصورتها النهائية. وقد تزامن عقد الجلسات الحوارية مع مناقشة قانون الجرائم الإلكترونية وإقراره والذي كان له حيز في النقاشات والحوارات.

حوار وطني

أهداف الجلسات الحوارية:

1. الوقوف على آراء الجسم الإعلامي بخصوص مسوّدة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي ليتم إقرارها.
2. الخروج بتوصيات من شأنها العمل على تطوير مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي.

وقد تمّ اتباع منهجية علمية واضحة ومحددة، وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى

1. نشر مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي بغية الاطلاع عليها من خلال الشركاء ووسائل الإعلام على الموقع الإلكتروني للمجلس لإتاحة الفرصة للمتابعين والمختصين إبداء الرأي بما جاء في الوثيقة، وتقديم الاقتراحات.
2. إرسال المسودة إلى الجامعات والكليات المختصة بالإعلام وتلقي الملاحظات والمقترحات والتوصيات منهم.
3. إرسال المسودة إلى المواقع الإلكترونية الإخبارية المرخصة، وتلقي الملاحظات والمقترحات والتوصيات منهم.
4. دعوة المشاركين في الجلسات الوجاهية من ذوي العلاقة والاختصاص والمعرفة والخبرة والكفاءة، والتي تمّ من خلالها إرسال مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي للجهات المشاركة قبل وقت انعقاد الجلسة.
5. عقد جلسة عامة ضمت مشاركين يمثلون جميع الفئات المستهدفة؛ وبعد ذلك تمّ تخصيص هذه الجلسات بعقد جلسات للحوار حسب الفئات المختصة بالإعلام من القطاعين العام والخاص، إذ تمت دعوة كل فئة حسب دورها الوظيفي.
6. الاستماع إلى آراء المشاركين وملاحظاتهم ومداخلاتهم وتوثيقها عن طريق إعداد التقارير الكتابية التفصيلية لمجريات كل جلسة على حدة، وتسجيل جميع الجلسات.
7. إنتاج فيديو قصير حول مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي على مواقع التواصل الاجتماعي.
8. بلغ عدد المشاركين في جلسات الحوار الوطني حول المسودة 119 مشاركا ومشاركة في المدّة الممتدة من 11 حزيران 2023 حتى 8 آب 2023، إذ تم عقد 9 جلسات حوارية، شاركت فيها كل فئة من الفئات المستهدفة على حدة.

وقد افتتحت بجلسة عامة ضمت جميع الفئات المستهدفة في قطاع الإعلام، واختتمت الحوارات بجلسة المواقع الإلكترونية الإخبارية.

حوار وطني

المرحلة الثانية

كما تمّ اتباع منهجية وخطوات محددة في تحليل مخرجات الجلسات الحوارية، والملاحظات المقدمة من الجامعات والكليات والمواقع الإلكترونية الإخبارية المرخصة:

1.نوقش كل محور من محاور السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي على حدة، ثم نوقش كل دور من الأدوار الذي ستقوم به وزارة الاتصال الحكومي في المحور نفسه على حدة أيضا، ثم تمّ جمع الملاحظات والمقترحات من كل الجلسات وكذلك المرسلة عبر البريد الإلكتروني من الجامعات والكليات والمواقع الإلكترونية الإخبارية المرخصة، وعُمِلَ على تصنيفها حسب الدور، ووضعها في مصفوفة منظمة.

2.تصنيف الملاحظات التي تتصل بالوثيقة كلّها في مصفوفة؛ وقد صُنفت إلى الملاحظات العامة والملاحظات السلبية والملاحظات الإيجابية على مسودة وثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي.

3.تحليل مخرجات الحوار بعد التصنيف.

الملاحظات والآراء والمقترحات:

تبين من خلال الملاحظات والآراء والمقترحات التي قدمها المشاركون وجود عدة تحديات تتمثل بوجود فجوة كبيرة في قنوات الاتصال الحكومي مع وسائل الإعلام، إذ تبرز مشكلة الحصول على المعلومات وتدفقها، وحصرية الأخبار، وتقديم المعلومة في الوقت المناسب لحدوث الخبر، وعدم إعطاء الحرية الكافية للناطقين الإعلاميين في المؤسسات المختلفة، وعدم تأهيلهم وتمكينهم فنيا وإداريا، عدا عن مهامهم غير الواضحة، وضعف التحفيز والدعم المالي، وعدم وجود قاعدة بيانات يلجأ إليها الإعلاميون تعزز عملهم وتعمل على تقويته، وعدم الوضوح، والافتقار إلى الشفافية والمكاشفة بالحقائق الاستقصائية، وعدم العدالة في تقديم المعلومات لجميع الأطراف؛ ممّا أدّى إلى حالة من عدم الثقة بين المواطنين والإعلام والاعتماد على المعلومات من مصادر خارجية.

حوار وطني

وقد تم الإجماع على وجوب أن تكون السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي عابرة للحكومات أي أن تكون مؤسسية. وكذلك توفير بيئة قانونية لحماية الإعلاميين لممارسة صلاحياتهم بكل حرية.

وبيّنت الآراء والملاحظات وجود مشكلة في لرسالة والمتلقي والإعلام الذي يحمل المعلومات ويعمل على تسويقها، ووجوب وجود أداء وكفاءة إعلامية وجسم حكومي لأداء الإعلام القوي، ووجوب تفاعل المواطنين

مع الإعلام. كما أن الساحة الإعلامية أصبحت تعتريها الشكوك والشائعات المغلوطة سواء من داخل الإعلام نفسه أو من خارجه، بسبب غياب الرواية الرسمية والمكاشفة في المواضيع الحساسة، عدا عن نوعية المادة الإعلامية التي تتسم بالهبوط في الكثير من الأحيان. وفي كل محور تم التأكيد على ضعف دور الإعلاميين على اختلاف تخصصاتهم ووجوب العمل على تأهيلهم وتمكينهم.

إضافة إلى ذلك المشاكل التي يعاني منها قطاع الإعلام، من حيث كيفية التوفيق بين الصحافة الورقية والإلكترونية، وانخفاض مستوى الإنتاج البرامجي، والوضع الراكد في تخصصات الصحافة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، والضعف في مخرجات الإعلام والإعلاميين، والتحجيم الحاصل للصحافة الاستقصائية والتخوف الحكومي منها، والضعف في الإعلانات الحكومية. كما أنّ مخرجات التعليم في كليات الإعلام لا تتناسب مع سوق العمل، مما يضعف قطاع الإعلام.

تمّ التوافق على أن إيصال المعلومة الصحيحة (الرواية الحكومية) إلى المواطنين في الوقت المناسب له تأثير إيجابي على المؤشرات الدولية ذات الصلة بالتقارير المعنية بالحريات الإعلامية مما يحقق المصلحة الوطنية والمصداقية. وأنّ التقارير الدولية يجب رصدها ومتابعتها.

أبرز التوصيات:

1. وضع خطة عمل تنفيذية لوثيقة السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي بعد الأخذ بالملاحظات المنبثقة من الحوار الوطني للإعلام.
2. تفعيل قانون حق الحصول على المعلومة من حيث المرجعية المعنية في الوزارة، وسرعة توفير المعلومات للإعلاميين.
3. تمكين الناطقين الإعلاميين وتأطيرهم قانونيا، وتبني النظام الديمقراطي بوصفه الطريقة المثلى لبناء المجتمعات الإنسانية على قاعدة احترام الرأي والرأي الآخر، والتركيز على الإنسان الذي هو وسيلة التنمية وغايتها.
4. إنشاء قاعدة بيانات تمكن وسائل الإعلام من الحصول على المعلومات بأنواعها واختلافاتها.
5. توفير مناخات تشريعية تشجع الاستثمارات الإعلامية؛ وكذلك إظهار الميزات التي تتطلبها الصناعة الإعلامية وخاصة المتصلة بالمكان، والكوادر، والمحتوى، والتقنيات، وتسويقها عالميا.
6. دعم مؤسسات الإعلام الرسمي عبر تزويدها بمتطلبات التحول الرقمي وإنتاج المواد الإعلامية الرقمية، حتى تتمكن كوادرها من التدرّب عليها لمواكبة التطورات في هذا المجال.
7. إنشاء مركز إعلامي حكومي متخصص لضبط المواضيع الحساسة، ونقل المعلومة والأخبار الصحيحة، والانفتاح على قضايا المجتمع.

جلسات الحوار الوطني حول السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي

الاقتصادي والاجتماعي يبدأ بجلسات الحوار الوطني الإعلامي حول السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي

للمزيد >>

جلسة لقطاع الإعلام الورقي ضمن الحوار الوطني الإعلامي

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

لجان الإعلام في النواب والأعيان يناقشون وثيقة السياسة العامة للإعلام

للمزيد >>

الاقتصادي والاجتماعي يحاور قطاع الإعلام الإذاعي

للمزيد >>

جلسة حوارية للناطقين الإعلاميين في الوزارات والدوائر الحكومية

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

الاقتصادي والاجتماعي يحاور مؤسسات المجتمع المدني

للمزيد >>

الأحزاب يناقشون السياسة العامة للإعلام والاتصال الحكومي

للمزيد >>

الاقتصادي والاجتماعي يحاور الإعلام الفضائي

للمزيد >>

حوار وطني

حوار وطني حول التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار رؤية التحديث الاقتصادي

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بإجراء حوار وطني في أربع محافظات أردنية توزعت على أقاليم المملكة الثلاثة؛ وهي محافظة الزرقاء، ومحافظة إربد، ومحافظة البلقاء ومحافظة العقبة، حول التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار رؤية التحديث الاقتصادي على المستوى المحلي؛ وقد تضمنت الجهات ذات العلاقة ممثلي كافة الفعاليات والقطاعات على مستوى كل محافظة، وقد جاء ذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من مشروع USAID مكانتي للتمكين الاقتصادي والقيادي للمرأة.

هدف الحوار:

جمع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة في المحافظات الأربع الأردنية من أجل التعرف على دور المرأة الاقتصادي في الأردن عموماً والمحافظات الأربع موضوع العمل خصوصاً؛ والوقوف على أهم التحديات التي تحدّ من مشاركتها في سوق العمل، وتقديم الحلول والمقترحات لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية في المجالات المختلفة؛ وذلك بتوفير فرص العمل للمرأة وخلق بيئة عمل مناسبة، وتفعيل دور الهيئات الوطنية واللجان المتخصصة التي تُعنى بقضايا المرأة، وغيرها من القضايا التي تقف عائقا أمام مشاركتها الاقتصادية في ضوء التوجهات الحكومية الأخيرة ورؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام.

آلية العمل:

ارتكزت آلية العمل على تسليط الضوء على رؤية التحديث الاقتصادي وأهميتها في دعم المشاركة الاقتصادية للنساء من خلال العمل على عدة محاور اقتصادية واجتماعية، وفهم واقع المشاركة الاقتصادية للنساء والقطاعات التي تعمل فيها غالبية النساء في المحافظات.

حوار وطني

وقد جاء الحوار شموليا بين الجهات ذات العلاقة التي تمثل كافة الفعاليات والقطاعات على مستوى كل محافظة، وقد تمّ من خلال ذلك الحوار الاستماع لكل الآراء والملاحظات والمقترحات والتوصيات من المدعوين وتوثيقها عن طريق إعداد التقارير الكتابية التفصيلية لمجريات كل جلسة على حدة، وتسجيل جميع الجلسات.

وبلغ عدد المشاركين والمشاركات في جلسات الحوار الوطني على مستوى المحافظات الأربع 203 من المشاركين والمشاركات؛ بحيث ضمت جلسة محافظة الزرقاء 52 مشاركا ومشاركة، وجلسة محافظة إربد 39 مشاركا ومشاركة، وجلسة محافظة البلقاء 53 مشاركا ومشاركة، وجلسة محافظة العقبة 59 مشاركا ومشاركة.

وقد تم عرض المؤشرات المتصلة بواقع المرأة الاقتصادي في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية كلّها؛ ثم عرض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمرأة في كل محافظة على حدة حسب الجلسة المخصصة للمحافظة. كما تمّ عرض أهم الأهداف الخاصة بتمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي في هذه اللقاءات. وقد عمل المجلس على إعداد مصفوفة لأهم التحديات والملاحظات والفرص التي تم التركيز عليها في الجلسة الحوارية؛ ثم الخروج بمخرجات الحوار لكل محافظة.

نتائج الحوار:

تبين من خلال الحوارات التي تمت أنّ نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء ليست مرتفعة على الإطلاق، وأنّ معظم النساء العاملات في المحافظات يعملن في القطاع غير المنظم من خلال تأسيس مشاريع منزلية مدرة للدخل، ولكنها في معظمها غير مسجلة. وحتى مع وجود نماذج ناجحة لعدد من الأعمال المنزلية المسجلة، إلا أنّ صاحبات الأعمال أكّدن على وجود مجموعة من التحديات تتصل بالتسجيل والترخيص والموافقات الخاصة بدائرة الغذاء والدواء. إذ ارتبطت هذه التحديات بالكلف المالية والإجراءات الطويلة والمرهقة في أغلب الأحيان.

إضافة إلى عدم توفر بيئة داعمة للنساء الراغبات في تأسيس أعمالهن، إذ لم تراعِ الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية والبلديات وغرف التجارة احتياجات النساء العملية والاستراتيجية، وأظهرت ضعفا في تقديم خدمات الأعمال والتي من شأنها دعم النساء صاحبات الأعمال للتوسع توسعاً منظماً وخلق وظائف على المدى البعيد، مثل خدمات الرعاية والنقل والمواصلات على مستوى المحافظة؛ الأمر الذي يستدعي العمل على بناء شراكات بين كل من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لبناء حلول عملية تلبي احتياجات النساء العاملات وأسرهن.

وقد تبيّن من خلال الملاحظات والآراء والمقترحات ضعف الدور الحكومي على المستويات المحلية في آليات الرقابة والتفتيش على المنشآت الاقتصادية؛ الأمر الذي ساهم في حدوث العديد من التجاوزات والانتهاكات –خصوصا- فيما يخص ساعات العمل، والالتزام بالحدّ الأدنى للأجور وظروف العمل. وضعف آليات الحوار مع القطاع الخاص من أجل دعم تشغيل النساء واستدامة الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

حوار وطني

التوصيات:

تم الخروج بجملة التوصيات التي لها علاقة بمحور ريادة بيئة الأعمال ومحور الإرشاد والتدريب، ومحور الحماية الاجتماعية، ومحور بيئة العمل، ومن أبرزها؛ دعم الأعمال الريادية والمشاريع الإنتاجية المولدة لفرص العمل المناسبة للنساء، وتقديم خدمات الإرشاد والتدريب والتوجيه المهني وغرس مفاهيم ريادة الأعمال لدى النساء الراغبات في تأسيس مشاريع إنتاجية لحسابهن الخاص، والامتثال لمتطلبات قانون العمل الأردني فيما يخص حقوق العمل وحقوق النساء العاملات على الأخص، ومراجعة شبكة النقل الحالية وربطها بالفرص الوظيفية.

جلسات الحوار الوطني

حوارية في الزرقاء حول تمكين المرأة اقتصاديا

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

حوارية في إربد تناقش تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل

للمزيد >>

البلقاء : جلسة تشاورية حول التحديث الاقتصادي

للمزيد >>

جلسة حوارية في العقبة حول تمكين المشاركة الاقتصادية للمرأة

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

اجتماع مجلس إدارة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها

2023/1/10

شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونائب رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها الدكتور موسى شتيوي باجتماع مجلس الإدارة، لمناقشة خطة العمل السنوية للاتحاد لعام 2023، ومن أبرز المواضيع التي نوقشت وثيقة «من أجل أمن مائي وطاقوي وغذائي في الوطن العربي».

وقال رئيس الاتحاد معالي سيدي محمد بوشناق خلادي إنه يجب دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات العربية الجماعية في مجال الاستجابة للتحديات المطروحة و في مقدمتها الأمن الغذائي والمائي و الأمن الصحي والأمن الطاقوي و مواجهة التغيرات المناخية، كما نصت على ذلك مخرجات القمة العربية المنعقدة بالجزائر.

وأكد شتيوي إنه بات من غير الممكن معالجة بعض التحديات التي تواجه الدول العربية بشكل منفرد وإنما هناك ضرورة لوجود جهد عربي مشترك ومقاربة عربية للعمل على توفير حلول لهذه المشكلات.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

ورشة متخصصة حول تحديث المنظومة التشريعية للعمل التعاوني

2023/1/27

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال ورشة العمل المتخصصة لتحديث المنظومة التشريعية للعمل التعاوني والتي هدفت إلى مناقشة مفاصل العمل التعاوني والآليات التشريعية التي تضمن نهضته ضمن جداول زمنية محددة، وبما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تطوير القطاع العام، والخطة الوطنية للزراعة المستدامة. ورعى وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات افتتاح الورشة بحضور واسع من الجمعيات وأصحاب الاختصاص والجهات القانونية المختصة. وبين شتيوي أن الدور التعاوني ما زال متواضعا في إحداث التنمية المطلوبة لوجود تحديات عديدة تواجه العمل التعاوني مثل ضعف التمويل عموما، وضعف البيئة المؤسسية والقانونية والإدارية غير المواتية لعمل التعاونيات، وعدم وضوح الغرض الأساسي من نشأة العديد من التعاونيات، وضعف القدرات الإدارية والفنية والتدريبية في العمل التعاوني، وغياب تفعيل المعهد التعاوني، إضافة إلى عدم وجود اتحادات تعاونية عامة، سواء قطاعية أو نوعية تعمل على توحيد وتوجيهها عموما، وعدم وجود إعفاء أو تشجيع ضريبي للتعاونيات أسوة بباقي التجارب التعاونية، وضعف القدرات في الوصول بالمنتجات التعاونية إلى الأسواق.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

شتيوي يشارك في منتدى تواصل ٢٠٢٣

2023\4\29

شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي بمنتدى تواصل: حوار حول الواقع والتطلعات، والذي عقد بتاريخ 2023\4\29 في مجمع الملك حسين للأعمال، والذي تعقده مؤسسة ولي العهد.

وخلال مداخلته في جلسة الإصلاح الإداري في العصر الرقمي، دعا شتيوي إلى اعتماد الرقمنة بوصفهأساسا في إصلاح القطاع العام وأحد المداخل الأساسية للسياسات العامة في الأردن. وأوضح أن الرقمنة يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة من خلال توفير خدمات سهلة سريعة وعادلة بجودة عالية.

كما أشار شتيوي إلى ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة التحديات المحتملة في تنفيذ الرقمنة في القطاعات الرئيسية مثل الصحة، التعليم، والبلديات. وحذر من مخاطر الفجوة الرقمية التي قد تنشأ بناءً على التفاوتات الجغرافية أو الاجتماعية، حتى مع التقدم الذي تحقق في هذا المجال.

ويذكر أن المنتدى تناول محاور متعددة تحاكي تطلعات الشباب في مجالات السياسة والاقتصاد والسياحة والأعمال إلى جانب المجتمع والقانون والتعليم والإعلام.

وشارك في جلسات المنتدى 500 من أصحاب الاختصاص، إذ أتيحت الفرصة لتبادل الرؤى والأفكار بين ممثلين عن الجهات الرسمية والخاصة والأهلية والفعاليات الشبابية المختلفة.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية

2023/5/16

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، الدكتور موسى شتيوي برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي تييري بوديه، بحضور السفير الفرنسي لدى الأردن أليكسي لو كوور غرانميزو، على هامش فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية، تحت عنوان «الأردن أرض الفرص الواعدة للمستثمرين الدوليين». ناقش الدكتور شتيوي خلال اللقاء أهمية الاقتصاد الاجتماعي ودوره في التنمية، مؤكدًا على توافق العمل التعاوني مع رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، التي تتضمن مبادرة «تأسيس منظومة التعاونيات» وخارطة تحديث القطاع العام. كما استعرض بوديه دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في فرنسا في المجالات التشريعية والاستشارية للحكومة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما شارك الدكتور شتيوي أيضًا في جلسة «الاقتصاد الاجتماعي: اتجاه سريع النمو في جميع أنحاء العالم»، حيث أكد أن الأردن يمتلك إرادة سياسية ودعمًا من جلالة الملك عبدالله الثاني للاهتمام بقطاع التعاونيات والاقتصاد التعاوني لدوره الكبير في التنمية. وأوضح أن المجلس يعمل على إعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية لتحديد المعوّقات وتقييم واقعها وتعزيز نجاحها.

وأشار شتيوي إلى التحديات التي تواجه قطاع التعاونيات في الأردن، بما في ذلك عدم استقرار التشريعات وضعف التمويل والتدريب والوعي حول أهمية القطاع. كما دعا إلى إنشاء بنك تعاوني لدعم التمويل وتعزيز دور التعاونيات في محاربة الفقر والبطالة.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

الاقتصادي والاجتماعي يشارك في القمة الأورومتوسطية ٢٠٢٣

2023/7/10

قدم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي ورقة حول التحديات والفرص في انتقال الطاقة في المنطقة الأورومتوسطية، في القمة اللأورومتوسطية 2023 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والتي عقدت في الإسكندرية في جمهورية مصر العربية.

وأشار شتيوي الى التحديات التي تواجه التحول للطاقة المتجددة، مثل غياب الفهم المشترك من قبل الدول على ضفتي المتوسط لتحقيق أمن الطاقة والاستدامة المناخية في الوقت نفسه، مؤكدا على أن عدم الاستقرار السياسي حول العالم وفي بعض دول شرق المتوسط وجنوبه، هو بسبب الاحتلال أو النزاعات الداخلية ووجود التنظيمات العابرة للحدود والتدخلات الأجنبية، مما يعيق عملية التعاون المشترك.

وأشار الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسألة العدالة المناخية والتي تشير الى مسؤولية الدول المتقدمة في التحول المتأخر، وتمويل مشاريع التحول مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التنمية المتوازنة في دول جنوب المتوسط.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

شتيوي يشارك في ندوة "المنظور الفكري الأردني للبيئة الاستراتيجية" في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

2023\8\11

عقدت في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، ندوة بعنوان "المنظور الفكري الأردني للبيئة الاستراتيجية" للدارسين في دورة الدفاع/21.

وهدفت الندوة التي شارك فيها اللواء الركن المتقاعد محمد العلاف ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي والدكتور معن النسور، إلى مناقشة البُعد القومي ودوره في إدارة الدولة الأردنية، من خلال التركيز على شرعية القيادة الهاشمية وأثرها في منظومة إدارة الدولة، وتعزيز المجال الحيوي لها من منظور تاريخي يتوافق والبعد العربي والإنساني العالمي.

وقال شتيوي إن النظام السياسي في الأردن والدولة الأردنية هما الأكثر استقرارًا في الإقليم، مما ساهم في تأسيس دور أردني فاعل على الساحة العربية والدولية في الدفاع عن المصالح الأردنية والعربية.

وأشار إلى أن الأردن ما زال يعاني من أزمات اقتصادية متراكمة، أغلبها ناتج عن الأزمات الدولية والإقليمية، والتي ألقت بظلالها على تباطؤ النمو الاقتصادي واستقراره على مستوى متدنٍ لأكثر من عقدين.

وناقشت الندوة مواضيع المنظور الفكري للأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية، وكيفية توظيف أدوات وعناصر قوة الدولة وأدواتها للتعاطي مع إفرازات البيئة القائمة.

وفي ختام الندوة دار نقاش موسع أجاب خلاله المشاركون عن أسئلة واستفسارات الدارسين.

مشاركات دولية ومحلية

وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ساحل العاج لبحث سبل التعاون في مختلف المجالات

2023/9/9

قام وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة رئيس المجلس الأستاذ الدكتور موسى شتيوي بزيارة إلى جمهورية ساحل العاج بهدف الاطلاع على تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في ساحل العاج، وبحث سبل التعاون بين البلدين، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، إضافة إلى توقيع اتفاقية مشتركة بين المجلسين. وقد ضم الوفد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بينهم مدير عام المركز الوطني للبحوث الزراعية الدكتور نزار حداد، ورئيس غرفة صناعة الأردن المهندس فتحي الجغبير، ورئيس الاتحاد النوعي للمزارعين زينب المومني، وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان ديما سختيان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة جاءت بناءً على دعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لساحل العاج الدكتور يوجين اكا اولى، بهدف تعزيز أواصر الصداقة والتعاون، وذلك على هامش اللقاءات التي جرت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الذي عقد في عمان خلال شهر أيار من العام الحالي.

مشاركات دولية ومحلية

مؤتمر التغيّر المناخي والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

2023/10/11

شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي في مؤتمر «التغير المناخي والهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، والذي عقد في إسبانيا في المدة من 10-2023/10/11، بتنظيم مشترك من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني.

وبيّن شتيوي في ورقة قدمها بعنوان: «التغير المناخي وتأثيراته على الأردن» خلال الجلسة التي ترأسها في المؤتمر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني شارك مع وزارة البيئة الأردنية في تطوير الخطة الوطنية والعمل على نشرها؛ للتكيف مع تغيّر المناخ بعد مدة طويلة من البحث العلمي والاجتماعات التشاورية الوطنية، وبالتعاون مع العديد من الجهات الوطنية والدولية والعمل مع الخبراء الدوليين والمؤسسات العامة والخاصة والمدنية والأكاديمية.

وأشار إلى أنّ خطة العمل الوطنية للتكيف مع التغير المناخي، أسفرت عن تقييم مفصّل لتأثيرات تغير المناخ على القطاعات التنموية في الأردن، إضافة إلى توصيات لمعالجة هذه العواقب من خلال خطة تنمية متعددة للقطاعات بالاعتماد على أولويات التنمية الوطنية الأردنية.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

شتيوي يشارك في منتدى الحوار الاجتماعي في الاتحاد من أجل المتوسط

2023/11/23

شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي في المنتدى الخامس للحوار الاجتماعي للشركاء الاجتماعيين في الاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في مدينة مارسيليا – فرنسا، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، والذي جمع ممثلين عن منظمات أصحاب العمل والعمال الوطنية من البلدان الشريكة في الاتحاد من أجل المتوسط، والمنظمات الاجتماعية الإقليمية الأورومتوسطية ذات الصلة والمنظمات الشريكة، إضافة إلى ممثلين عن الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية وعدد من الخبراء.

ويهدف منتدى الحوار الاجتماعي الخامس إلى البناء على الإعلان الخامس للشركاء الاجتماعيين بشأن الحوار الاجتماعي (مراكش – أيار 2022)، لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة حول حالة التقدم في الحوار الاجتماعي في دول الاتحاد من أجل المتوسط، وتبادل وجهات النظر حول الوضع الحالي والأولويات المستقبلية، بهدف الاتفاق على المضي قدما استنادا إلى التجارب والممارسات الجيدة.

وعرض شتيوي في الجلسة الأولى المخصصة للممارسات الفضلى للحوار الاجتماعي التجربة الأردنية مبينا أن الحوار الاجتماعي في الأردن موجود بنهج الدولة الأردنية ولكن تمت مأسسته بتأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2009 بإرادة ملكية.

للمزيد >>

نشاطاتنا

الاجتماع الثالث لمجموعة عمل السياسات ضمن مشروع تعميم التوظيف والاستثمار «METI»

2023/1/24

عقد المجلس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) اللقاء الثالث لورش عمل السياسات ضمن مشروع تعميم التوظيف والاستثمار «METI» التي عقدت في عمان، بتاريخ 24 كانون الثاني 2023.

إذ تم استضافة 25 شخصاً من صانعي السياسات من الوزارات والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات المحلية وذوي الخبرة والمتخصصين. وقد تم عرض نتائج تحليل الأولويات التي حددتها مجموعة العمل في اجتماعها الثاني، وهي: العمل اللائق، والقطاع الهندسي، وإنتاج الغذاء، والسياحة. كما ركز التحليل على تسعة معايير حددتها مجموعة العمل، بما في ذلك إمكانيات التصدير والتوظيف، وإمكانيات الارتقاء بسلسلة القيمة وتنويع سلة الصادرات، إضافة إلى ظروف العمل والظروف البيئية. وخلال المناقشة بين أعضاء مجموعة العمل واستنادًا إلى المعلومات المقدمة من فريق METI، تم التركيز على المنتجات والخدمات الهندسية بإجراء تحليل شامل حول المنتجات المعنية من أجل توفير أساس متين لعملية اتخاذ القرار بشأن الدراسة.

نشاطاتنا

لقاء توعوي لترسيخ معايير النزاهة الوطنية في الاقتصادي والاجتماعي

2023/2/22

عقدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لقاء توعويا حواريا مع موظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوم، بهدف تعزيز كفاءة العمل الوقائي والتوعوي من خلال ترسيخ معايير النزاهة الوطنية وتبيان آثار الفساد على كافة المستويات، والواجبات القانونية الملقاة على عاتق موظفي الوزارات ومؤسسات القطاع العام بضرورة الإبلاغ عن أي حالة فساد أو اشتباه.

ورحب أمين عام المجلس الدكتور متري مدانات بالحضور وأكد على أهمية مثل هذه الجلسات التوعوية للموظفين، واهتمام المجلس بها، مؤكداً على ضرورة إنفاذ كافة القوانين بشفافية ونزاهة.

وقدم مدير التحليل المالي ومكافحة غسل الأموال في الهيئة عبد العزيز العرواني عرضاً توضيحياً للتعريف بالهيئة وقوانينها ووحداتها ومديرياتها وطريقة عملها إضافة إلى الصلاحيات الموكلة اليها، وبيان كيفية تقديم أي شكاوى أو مخالفات قد يلحظها موظفو القطاع العام وضمان سرية المعلومات في الهيئة.

وتم فتح باب النقاش في نهاية الجلسة والتحاور حول عدة قضايا، أهمها كيفية تقديم شكاوى وطريقة حماية الشهود، والإجراءات التي تتخذها الهيئة حال تقديم أي شكوى من الموظفين.

نشاطاتنا

شتيوي يلتقي وزير الداخلية لبحث التعاون في مجال اللامركزية الإدارية

2023/2/26

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي وزير الداخلية مازن الفراية لتعزيز التعاون في مجال اللامركزية الإدارية وتعزيز التنمية في المحافظات، وعرض فريق الوزارة النظام الإحصائي الذي يحتوي على مؤشرات لمختلف القطاعات على مستوى المحافظات.

ورحب وزير الداخلية مازن الفراية برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي وفريق عمل المجلس، مبيناً أن هذا الاجتماع هو متابعة للقاء سابق للتباحث حول موضوع اللامركزية الإدارية وكيفية تفعيل دور المحافظين في التنمية.

وأوضح أن هذا الاجتماع يصب في إطار التواصل المستمر بين مؤسسات الدولة. مشيراً إلى أهمية تبادل المعلومات بين الوزارة والمجلس، مبيناً أن الوزارة تعمل على تأسيس قاعدة بيانات وطنية شاملة حسب المحافظات والألوية.

وأشاد شتيوي بتجربة إدارة البيانات التي تقوم بها وزارة الداخية لأهميتها، مبيناً أن المجلس يقوم بإعداد قاعدة بيانات وطنية، مضيفاً انه قد حان الوقت للتفكير باللامركزية الاقتصادية أيضاً، كمحرك للتنمية الاقتصادية في ضوء رؤية التحديث الاقتصادي التي رعاها جلالة الملك عبدالله الثاني بعد استكمال اللامركزية الإدارية.

كما أكد على أهمية التعاون بين الوزارة والمجلس لتعزيز تجربة إدارة البيانات في مجال تنمية المحافظات وقدرتها على التنمية والتطوير وتحديداً في النشاط الاقتصادي.

وتم الاتفاق على عقد اجتماعات وتواصل على المستوى الفني بين كوادر الوزارة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الاستفادة والاسخدام الأمثل للمعلومات والبيانات وتحسين مخرجاتها.

نشاطاتنا

شتيوي يلتقي رئيس لجنة متابعة المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية

2023/3/1

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي السيد أيونس فارداكاستانيس رئيس لجنة المتابعة في المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية بهدف تعزيز سبل التعاون والتنسيق خاصة في مجال تفعيل الحوار الاجتماعي الدائم والمستمر من خلال تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين فيه.

وبين أن مشروع الحوار الاجتماعي في الأردن هو موضوع مهم وجوهري وأن عملية التنمية بشكلها الشمولي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لن تتحقق بدون الحوار لتحقيق الأهداف المنشودة.

وأشار شتيوي إلى تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي آليات الحوار الاجتماعي باشراك جميع الشركاء الاجتماعيين في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ودعا أيونس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في المؤتمر السنوي الأورومتوسطية هذا العام في مدينة الإسكندرية في جمهورية مصر العربية، كما تم التباحث حول إمكانية عقد المؤتمر السنوي للأورومتوسطية في الأردن العام القادم.

نشاطاتنا

الاقتصادي والاجتماعي يشرع بإعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية في الأردن

2023/3/5

أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع مشروع USAID مكانتي للتمكين الاقتصادي والقيادي للمرأة تحت وحدة سياسة القوى العاملة، عن البدء بإعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية ودور المرأة في الأردن، والتي تهدف الى تحديد المعوقات التشريعية والقوانين الناظمة لعملها، وتقييم واقعها من حيث أنشطتها الاقتصادية والعمالة المرتبطة بها، ودراسة المعوقات التي تواجهها بشكل عام، إضافة الى دراسة عناصر النجاح لدى الجمعيات العاملة في كافة القطاعات.

وقال رئيس المجلس الدكتور موسى شتيوي إن موضوع تشغيل المرأة وتمكينها اقتصاديا في كافة القطاعات وفي مجال التعاونيات خاصة من الأولويات البحثية للمجلس، ويأتي ذلك في مجال تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة مؤخرا.

وأكد شتيوي على أن القطاع التعاوني في الأردن يواجه تحديات عديدة، مثل ضعف التمويل وعدم وجود اتحادات تعاونية عامة، سواء قطاعية أو نوعية تعمل على توحيد وتوجيه الجمعيات بشكل عام، إضافة الى الحاجة لإجراء بعض التعديلات التشريعية للنهوض بالقطاع، منوهاً لأهمية إعداد الدراسة في تقييم واقع الحال لكافة أنواع الجمعيات التعاونية.

للمزيد >>

نشاطاتنا

شتيوي يلتقي المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الأردن

2023/3/9

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي مع المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الأردن شيري أندرسون لبحث سبل التعاون فيما بينهم.

وعرض شتيوي خطة عمل المجلس في الفترة القادمة ومدى توافقها مع خطة عمل الأمم المتحدة لبحث سبل التعاون فيما يتعلق بإعداد الدراسات والأبحاث وأوراق السياسات.

وأكد شتيوي على أهمية استمرار التعاون بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى المساهمة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

بدورها عرضت أندرسون خطة عمل منظمات الأمم المتحدة في الأردن وجهودها في دعم الحكومة الأردنية وخاصة فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون بين المجلس ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وضمن الأولويات الوطنية، بما يحقق أهداف خطط التحديث السياسي والإداري والاقتصادي التي أطلقتها الحكومة.

نشاطاتنا

الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلسة تشاورية حول الجهات العاملة في القطاع الصحي

2023/3/15

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولى الجلسات التشاورية لدراسة الهيئات والمؤسسات المستقلة ضمن محور هيكلة المؤسسات والوزارات في خارطة تحديث القطاع العام، والتي تم فيها مناقشة الجهات العاملة في القطاع الصحي، بهدف تقييم أدوارها وتقاطعها مع الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة، والوصول إلى خلاصات حول هذه العلاقة وإمكانية تعزيز دورها في أداء مهامها، بحضور وزير الصحة الدكتور فراس الهواري وممثلين عن الجهات العاملة في القطاع الصحي، ووزراء الصحة السابقين وخبراء ومختصين من القطاعين العام والخاص.

وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي، إنه بناء على مخرجات خارطة تحديث القطاع العام التي لم تتطرق إلى المؤسسات والهيئات المستقلة، يقوم المجلس بإجراء دراسة على بعض هذه المؤسسات والهيئات ضمن محور هيكلة المؤسسات والوزارات في خارطة تحديث القطاع العام، لتقييم واقعها والنظر بإمكانية تطويرها من خلال دمجها أو تطوير التشريعات أو إمكانية تعزيز دورها في أداء مهامها.

وصرح الهواري بأن الوزارة تعمل على خطة لتحقيق التكاملية بين المؤسسات العاملة في القطاع الصحي، مشيرا الى أهمية أن يبدأ الإصلاح في القطاع من الأسفل إلى الأعلى والأفضل أن يتم العمل على التشبيك بين المؤسسات، لضمان تطوره وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعاملين فيه.

وأكد على أن التشبيك بين الوزارة والخدمات الطبية الملكية أدى إلى توفير بنية تحتية جيدة للوزارة، قابلة للتطور، منوها إلى أن كافة الاتفاقيات التي تقوم بها الوزارة تهدف إلى أن يكون الارتباط بين الوزارة والمؤسسات العاملة في القطاع قويًا.

للمزيد >>

نشاطاتنا

شتيوي يستقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جمهورية ساحل العاج

2023/5/17

استقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جمهورية ساحل العاج الدكتور يوجين آكا آويلي وسفير ساحل العاج في لبنان والسفير غير المقيم في الأردن السيد كريستوف كواكو والوفد المرافق له، بهدف تعزيز سبل التعاون والتنسيق خاصة في مجال تفعيل الحوار الاجتماعي الدائم .

وعرض شتيوي دور المجلس الاستشاري للحكومة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ودوره في مأسسة الحوار الاجتماعي في القضايا الحيوية التي تواجه الأردن، كما استعرض أهم عناصر رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والميزات التي يتمتع بها الأردن خاصة بتوفير متطلبات الاستثمار الأجنبي كموقعه الاستراتيجي والاستقرار، والعلاقات الطيبة التي تربط الأردن بالقارة الإفريقية.

للمزيد >>

نشاطاتنا

السفير الكوري يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2023/5/24

استقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة السيد كيم دونغ كي، لبحث سبل التعاون واستعراض ومناقشة خطط المجلس الحالية والمستقبلية.

واستعرض شتيوي خطة عمل المجلس والدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بإعدادها، والخطط والبرامج المستقبلية، مشيرا الى أهمية توافقها مع أهداف التنمية المستدامة وبما يحقق أهداف خطط التحديث السياسي والإداري والاقتصادي التي أطلقتها الحكومة.

كما أشار شتيوي الى خطط التحديث وعرض أبرز ما جاء فيها، وآليات تنفيذها للنهوض بالقطاع العام والاقتصاد والإدارة في الأردن، ونوه الى دور المجلس في إدارة الحوار حول خطة تحديث القطاع العام الذي أجراه سابقا في محافظات المملكة كافة.

وبدوره أعرب دونغ كي عن سعادته بزيارة المجلس وشكر شتيوي على الاستقبال، وأكد على أهمية الدور الذي يقوم به المجلس في إعداد الدراسات وإدارة الحوار الاجتماعي، وتقديم الاستشارات للحكومة.

وأكد شتيوي على أهمية الدور الكوري في تقديم الدعم الدائم للأردن بما يساهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نشاطاتنا

السفير اللبناني في المملكة يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2023/6/11

استقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي القائم بالأعمال بالوكالة في السفارة اللبنانية لدّى المملكة السفير يوسف اميل رجي، للتعرف على مهام المجلس واستعراض ومناقشة خطط المجلس الحالية و ا لمستقبلية .

وأشاد رجي بمستوى العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين الشقيقين، مؤكداً أهمية تنميتها ومواصلة التنسيق والتشاور حيال مختلف القضايا التي تهم الجانبين.

وأشار شتيوي إلى أهمية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني وخاصة في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها بما يحقق خطة العمل التي تم وضعها من قبل كافة الأعضاء للخروج بتوصيات علمية تعطي مقترحات حلول للمشكلات الموجودة.

وأشاد رجي بالدور الذي يقوم به المجلس في تقديم الاستشارات وتعزيز وإدارة الحوار الاجتماعي القائم على التحاور مع كافة الشركاء الاجتماعيين، إضافة إلى تحقيق الأهداف بإعداد الدراسات المتخصصة لإيجاد آليات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نشاطاتنا

ورشة عمل بعنوان « التغيرات المناخية والانتقال العادل في الأردن»

2023/7/27

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورشة عمل حول التغيرات المناخية والانتقال العادل في الأردن بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقابات ضمن مشروع تعزيز الحوار الاجتماعي في دول جنوب المتوسط (SOLID)، بحضور عدد من الخبراء والمختصين والجهات المعنية ذات العلاقة، بهدف الخروج بتوصيات من شأنها تطوير وتعزيز الانتقال العادل في قطاعي النقل والطاقة.

وقال أمين عام المجلس الدكتور متري مدانات إن هناك تحولات سريعة تحدث في العالم وانتقال مستمر ودائم نحو الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات لزيادة كفاءة الأعمال والانتاج، مضيفاً أن الانتقال العادل والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي والتي ستمتد إلى كافة القطاعات تتطلب أن نكون مستعدين لتفادي آثارها العكسية على اسواق العمل وأساليب الإنتاج.

وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة لإدماج مفاهيم الانتقال العادل في الطاقة والنقل متواضعة في احداث التغيير المطلوب لوجود العديد من المخاطر والتحديات التي تواجه الانتقال العادل في الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة كمخاطر التغير المناخي، وتأثير أسواق العمل والوظائف بانتقال الطاقة والنقل على القوة العاملة، إضافة إلى تغير أنماط الإنتاج والنقل في المستقبل.

للمزيد >>

نشاطاتنا

مؤتمر دور الحوار الاجتماعي في الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر

2023/8/6

نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقابات، ومشروع تعزيز الحوار الاجتماعي في دول جنوب المتوسط (SOLID)، ندوة بعنوان «دور الحوار الاجتماعي في الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر».

وقال رئيس المجلس الدكتور موسى شتيوي خلال الندوة إن مخاطر التغير المناخي ما زالت بازدياد مضطرد، تدفع ثمنه جميع الدول، خاصة الدول النامية، مشيرا إلى أن هذا المؤتمر جاء ليكمل الجهود الذي يؤمل منه إطلاق جملة من التوصيات تساعد في التعامل مع التغير المناخي على مستوى جديد، لتكون قادرة على إحداث التغيير الملموس وتحقيق النتائج بسرعة وفاعلية تأخذ التسارع بالتغير المناخي بعين الاعتبار.

وأضاف أن الأردن يواجه تهديدات مناخية تواجهها المنطقة بأكملها، لافتا إلى أن متوسط هطول الأمطار تراجع إلى النصف خلال العقود الخمسة الماضية، حيث تراجع نصيب الفرد من المياه الى 61م3 / السنة للعام 2021، والذي يشكل 3 بالمئة فقط من كمية الاستهلاك الصحية حسب منظمة الصحة العالمية إضافة إلى انخفاض منسوب مياه البحر الميت بمعدل ثلاثة أقدام سنويا .

للمزيد >>

نشاطاتنا

«الاقتصادي والاجتماعي» يشكل لجانه الدائمة وينتخب رؤساء المجموعات

2023/9/25

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أولى جلساته بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتسمية أعضائه، جرى خلالها انتخاب رؤساء المجموعات وتشكيل اللجان الدائمة.

وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي، أن تأسيس المجلس يعكس الإرادة الراسخة لدى قيادتنا الهاشمية في منح المواطن المجال الأوسع للمشاركة في صنع القرار حول سياسات اقتصادية واجتماعية تمس حياته وتؤثر فيها.

وقال: «نأمل أن نرتقي في عملنا لتحقيق هذه الرؤية الملكية، وأن نتناول مختلف القضايا والمسائل التي تدخل ضمن نطاق عمل المجلس بقدر عالٍ من المسؤولية والتعاون والشراكة، لتقديم إضافة نوعية للجهد الوطني، تعين صانع القرار على اعتماد سياسات وقرارات ناجعة؛ بخاصة في هذه الظروف التي تواجه فيها مختلف الدول تداعيات مجموعة من الأزمات الاقتصادية والتغير المناخي والنزاعات المسلحة.

للمزيد >>

نشاطاتنا

جلسة حوارية حول التداعيات الاقتصادية المحتملة على الاقتصاد الأردني نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة

2023/11/7

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية حول التداعيات الاقتصادية المحتملة على الاقتصاد الأردني نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة، بحضور وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة، ووزير الصناعة والتجارة والتموين يوسف الشمالي، وعدد من الوزراء السابقين والخبراء والمختصين من القطاعين العام والخاص، بهدف بحث السيناريوهات المتوقعة لاستمرار العدوان، والإحاطة بالتداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على غزة على الاقتصاد الوطني من كافة الجوانب.

وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي إن استمرار العدوان لفترة طويلة وتوسع دائرته لمناطق الضفة الغربية أو على مستوى الإقليم سيؤدي إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية على الأردن نظرا لموقعها ووضعها الجيوسياسي وعلاقتها الوطيدة بفلسطين وأهلها.

وناقش المشاركون السيناريوهات المحتملة وقدموا بعض المقترحات والحلول التي من شأنها أن تجنب الاقتصاد الأردني أي صدمة جديدة، خصوصا، بعد مرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

ونوّه المشاركون إلى أنه من المهم أن يتم الانتباه مبكرا إلى التداعيات الاقتصادية السلبية للعدوان التي يمكن أن تترتب على الاقتصاد الأردني، وتحويل التحديات إلى فرص بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

ودعا المشاركون إلى ضرورة إيجاد خطط بديلة لبعض القطاعات التي من الممكن أن تتأثر بشكل مباشر جراء توسع العدوان، ومنها سلاسل التوريد، وقطاعات الخدمات اللوجستية والنقل والتأمين، وقطاع التجارة والسياحة، والتي ستؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي.

للمزيد >>

نشاطاتنا

وفد من المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2023/11/26

زار وفد من المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني برئاسة نائب رئيس لجنة العلم والتعليم والصحة والرياضة السيد شيانغ يونغ، وبحضور سفير جمهورية الصين الشعبية السيد تشن تشوان دونغ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء مباحثات مع رئيس المجلس الأستاذ الدكتور موسى شتيوي وبحضور أمين عام المجلس الدكتور متري مدانات وأعضاء مكتب المجلس الدكتور عاطف عضيبات والأستاذ الدكتور بشير الزعبي، حول تعزيز التبادل والتعاون بين البلدين في الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، العلمية والتعليمية.

ورحب شتيوي بالوفد الصيني، وشكرهم على مبادرتهم في زيارة المجلس للتعرف على أعماله ودوره في صنع السياسات في الأردن، وقال إن كلا المجلسين يقومان بدور استشاري في مجالات عدة، مشيراً إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني يعتمد المنهج العلمي والمعرفة، والحوار الاجتماعي المعمق مع الأطراف ذات العلاقة في إعداد الدراسات وأوراق السياسات، والتي ينتج عنها توصيات ومقترحات في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

للمزيد >>

التعاون المحلي والدولي

تقييم مشاريع وزارة الثقافة (مشروع ألوية الثقافة، مشروع مكتبة الأسرة الأردنية، مشروع معهد الفنون الجميلة)

بطلب من وزارة الثقافة، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء تقييم شامل وبيان أثر مشاريع وبرامج وزارة الثقافة المتعلقة بمشروع مكتبة الأسرة ومعهد الفنون الجميلة ومشروع مدن /ألوية الثقافة الأردنية.

حيث تم تشكيل فريق عمل من موظفي المجلس ووزارة الثقافة ومختصين بالشأن الثقافي لمراجعة وتقييم استراتيجية وزارة الثقافة والمشاريع المذكورة مع كل الشركاء وأصحاب الاختصاص المعنيين في الوزارة بهذه المشاريع والبرامج.

تبين من خلال المراجعات والتقييم التي تمت لهذه المشاريع وجود أثر إيجابي لهذه المشاريع والبرامج على المجتمع، كما تبين وجود العديد من التحديات المشتركة منها، والتي تتمثل بعدم وجود قاعدة بيانات وخطط تنفيذية ومؤشرات أداء لهذه المشاريع والبرامج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ومن خلال المراجعات والتقييم وبيان الأثر تبين وجود العديد من التوصيات والإجراءات التطويرية، ومنها ربط المشاريع والبرامج مع احتياجات الفئات المستهدفة في المجتمع، تطوير نماذج للعمل وتوثيقها وترميزها ووضع دليل لإجراءات العمل وفق النظام المعمول به في الوزارة.

المجلس في الإعلام

خبراء يقدمون وصفة لإصلاح «الإدارة العامة»

نيفين عبد الهادي

التحديث حالة وطنية، قادها ويقودها جلالة الملك عبدالله الثاني بشكل شخصي نحو اختلاف يجعل من الأردن دولة رائدة في هذا المجال، لتكوين منظومة اصلاحية لم تأت من فراغ إنما، منظومة رائدة مبنية على فكر إصلاحي تحديثي عميق، وحوارات وطنية، ورؤى ناضجة، سبقت زمنها ووصلت بالتحديث إلى أعلى درجاته.

الدستور

للمزيد >>

مراجعة خارطة تحديث القطاع العام

فايق حجازين

خارطة تحديث القطاع العام التي أعلنتها الحكومة سابقا، رافقتها انتقادات في العديد من مرتكزاتها، وهو ما وعدت الحكومة بمراجعته لتصل إلى مرحلة النضوج، لاسيما وانها تمهد الطريق لدخول البيروقراطية الحكومية للدولة الأردنية مئويتها الثانية، ما يتوجب أن تكون خارطة طريق تضمن تحقيق النتائج المطلوبة لزيادة الكفاءة والفاعلية وضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

الرأي

للمزيد >>

المجلس في الإعلام

وزراء تحت المجهر واضعافهم مستترين

عمر كلاب

فوارق كثيرة في الوعي الوطني تكشفها حوارات الموازنة العامة، سواء على المستوى الافقي او المستوى العامودي للشارع الاردني، رغم الاتفاق العام بأن الاقتصاد الوطني يمر بلحظة فارقة، اكثر خطورة من حقبة تراجع سعر صرف الدينار في العام ١٩٨٩، والتي خرج الاردن منها باقل الخسائر السياسية والاقتصادية، نظرا لامتلاك الدولة في تلك الحقبة عقلا جمعيا، استجاب لظروف اللحظة الوطنية وتفاعل الشارع الشعبي معها بيقين انعدام البدائل، سوى اللجوء الى خفض قيمة الدينار مقابل الدولار واللجوء الى اجراءات تقشفية، وتبعتها ازمة الخليج او حرب ا?عراق بعد احتلال الكويت ونجح عقل الدولة في التناغم مع الشارع الشعبي الذي قبل عن طيب خاطر مزيدا من التقشف وعملية الزوجي والفردي في مسير المركبات على الشوارع.

الرأي

للمزيد >>

تحديث القطاع العام.. الرؤية الملكية تطلق أولويات الحكومة

حسين دعسة

الرؤية الملكية تطلق أولويات الحكومة في رحاب قصر بسمان العامر، كان الملك عبدالله الثاني، يتنقل بين رؤية وقرار، ومحفزا، داعيا أبناء الوطن، إلى ضروريات حاكمة، يجب أن تبدع مكانها في سردية الاردن، المملكة النموذج، التي تخرج نحو الشمس، أفقها الجمال والمحبة والوئام، وديمومة الحوار والثقة التي اكتسبتها السلطة التنفيذية من قوة وإرادة ومتابعة الملك عبدالله الثاني

الرأي

للمزيد >>

المجلس في الإعلام

جدليات التعيينات حسم قريب

نيفين عبد الهادي

جدلية التعيينات في القطاع العام وأجهزة الدولة المختلفة، تثار بين الحين والاخر، وتحديدا عند بداية كل عام حيث تبدأ التعيينات بأجهزة الدولة المختلفة، أو عندما تصدر قائمة بتعيينات من خلال العقود أو المستشارين أو غيرها من التسميات التي يتم الإعلان بها عن تعيين شخص أو أشخاص، وبطبيعة الحال هناك ما يبرر هذا الجدل، سيما وأن مخزون ديوان الخدمة المدنية يتجاوز (400) ألف طلب للتوظيف بزيادة عن العام الماضي بلغت (7ر6 %)، وأصحاب هذه الطلبات يتساءلون متى سينالون حقهم في الوظيفة العامة.

للمزيد >>

الرأي

مرة أخرى وزارة العمل في التحديث الإداري

د. خير أبو صعيليك

واحدة من النقاط التي تناولها حديث رئيس الوزراء مع السادة النواب خلال اللقاءات غير الرسمية التي تمت الأسبوع الماضي كانت مخرجات خريطة تحديث القطاع العام والتي أكد فيها رئيس الحكومة أن هذه الخريطة تمثل اجتهادا من الخبراء وأن نصوصها غير مقدسة بمعنى ان ما ورد فيها قابل للمناقشة في ظل حلقات التغذية الراجعة التي ترصدها الحكومة.

للمزيد >>

الغد

المجلس في الإعلام

نيفين عبد الهادي : «الاقتصادي والاجتماعي» وصفة آمنة لتحديث تشاركي

نيفين عبد الهادي

جهد لا يمكن المرور عنه مرور النسيان، أو مرورا آنيّا، ينتهي بنهاية الحديث عن منجز وطني كبير، جهد استمر لأكثر من ثلاثة أشهر، جهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني الذي جالت فرقه محافظة المملكة كافة، مستمعا لآراء المواطنين من حزبيين وسياسيين ونقابيين ومؤسسات مجتمع مدني، وشباب وشابات، لآرائهم حول خطة التحديث الاداري الحكومية، وجامعا بالوقت ذاته حزمة من التوصيات المستقاة من هذه الآراء ليخرج بصورة تقترب من الشارع بكافة فئاته حول الاصلاح والتحديث الاداري.

نقل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني صوت المواطنين بكافة فئاتهم وخلفياتهم، لواجهة الحدث الاصلاحي الاداري، جاعلا منهم شركاء حقيقيين في مسيرة التحديث الاداري، من خلال تنظيمه لـ(14) جلسة حوارية بمشاركة عدد من أصحاب العلاقة سواء من قطاع خاص أو عام، ورؤساء مجالس المحافظات والبلدية، ورؤساء غرف الصناعة والتجارة ومنظمات المجتمع الدولي والنقابات، إضافة إلى الأكاديميين والجامعيين، وعدد من الشباب، نظمت هذه الجلسات الحوارية على مدى ما يقارب ثلاثة أشهر بواقع ثلاث جلسات في عمان تبعها، جلسة أسبوعية في كل محافظة من محافظات المملكة، حملت العناوين «الهيكل التنظيمي والحوكمة، الموارد البشرية، الخدمات الحكومية»، كان آخر هذه الجلسات في محافظة العقبة.

الدستور

[للمزيد >>]

إنفوجرافيك

آثار رفع سعر الفائدة على المديونية الخارجية وعجز الموازنة

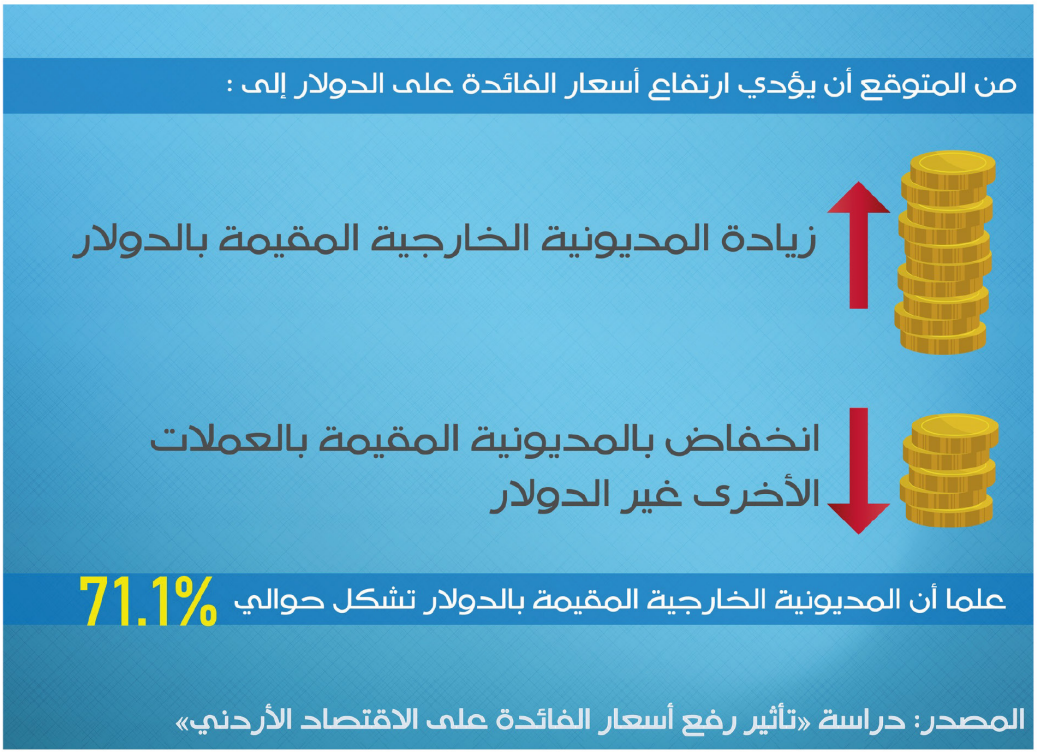

آثار رفع سعر الفائدة على الميزان التجاري (الصادرات والمستوردات)

إنفوجرافيك

آثار رفع سعر الفائدة على الاستثمار والنمو الاقتصادي

من شأن رفع أسعار الفائدة على الاقتراض من خلال البنوك المحلية أن يؤدي إلى:

زيادة تكاليف الاقتراض على المواطنين والمستثمرين

التقليل من فرص جذب الاستثمارات أو التوسع في الاستثمارات القائمة

علما بأن أسعار الفائدة ترتبط ارتباطا سلبيا بالنمو الاقتصادي. إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض النمو وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى نمو أعلى

المصدر: دراسة «تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني»

آثار رفع سعر الفائدة على التضخم

المتوقع أن يؤدي قرار رفع أسعار الفائدة إلى:

زيادة عبء القروض الجديدة والقائمة

انتقال السيولة إلى البنوك على شكل ودائع

المصدر: دراسة «تأثير رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد الأردني»

إنفوجرافيك: نسب تمثيل المرأة في مجموعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

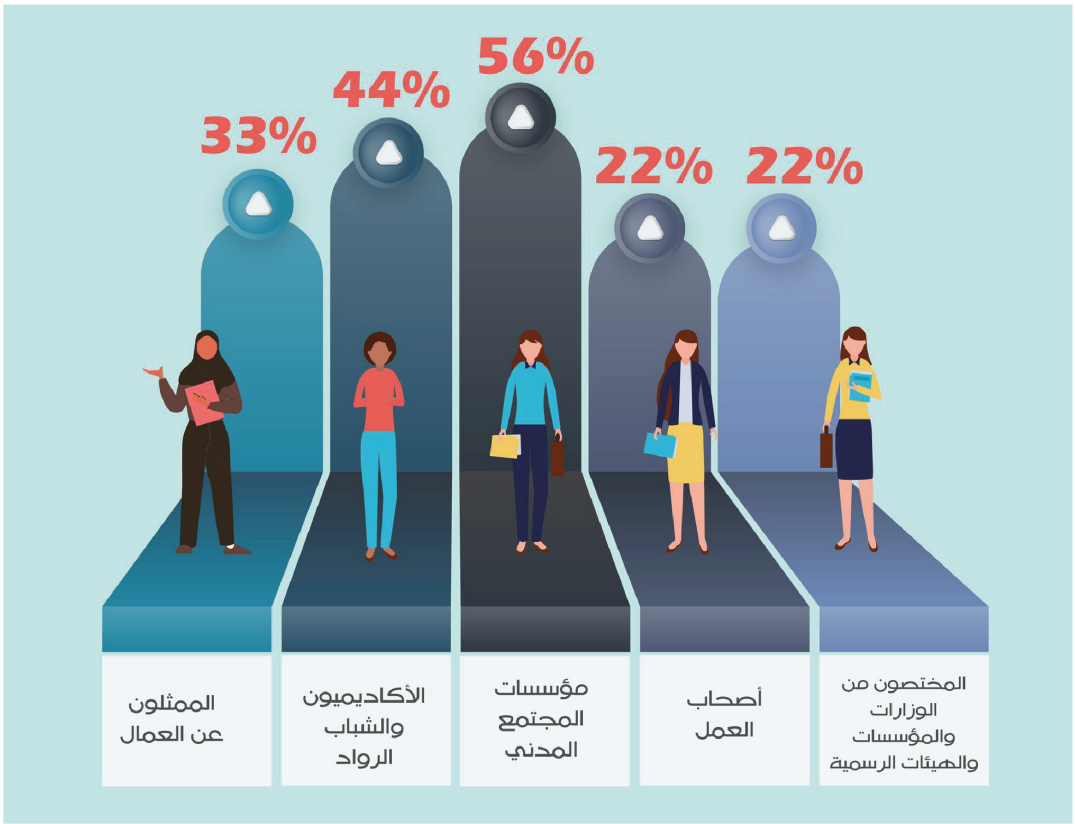

إنفوجرافيك مجموعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

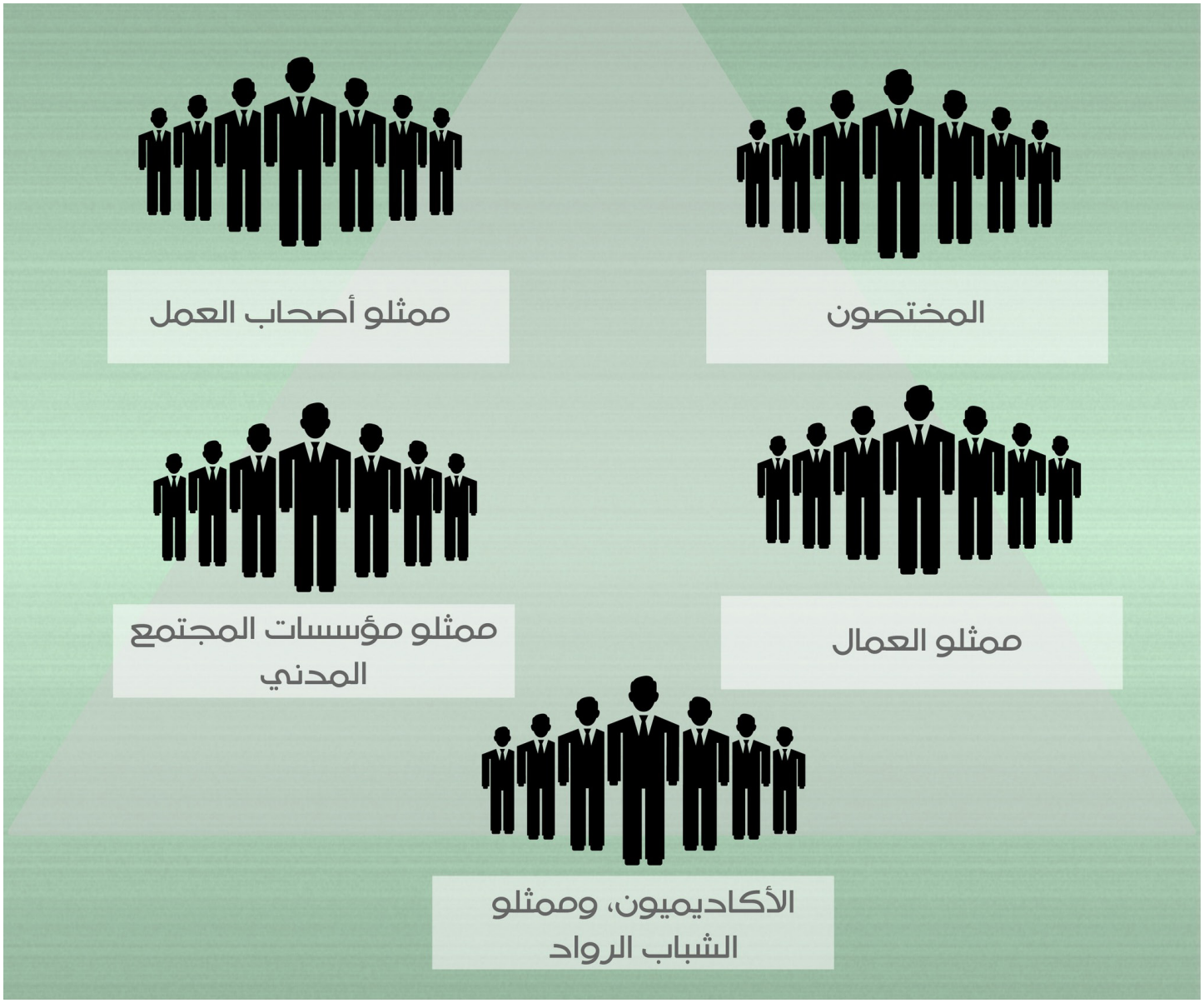

إنفوجرافيك انجازات المجلس 2023

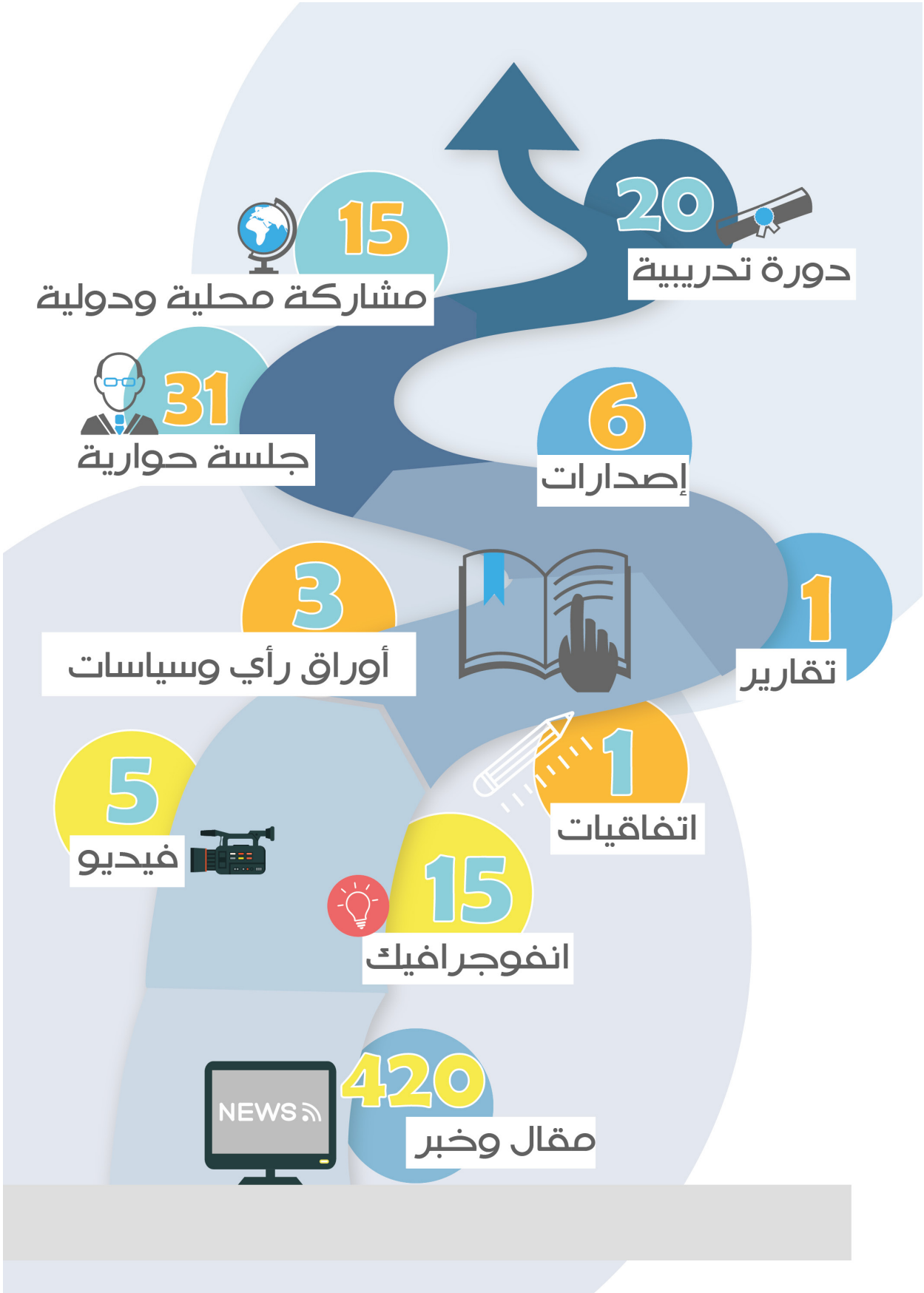

شركاؤنا

UNDP

CES
CONSEJO
ECONÓMICO
Y SOCIAL
ESPAÑA

United
Nations

giz
Deutsche Gesells
für Internationale
Zusammenarbeit

ILO
International
Labour
Organization

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

AICESIS

اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women

El Comité Económico y
Social Europeo

1923
غرفة تجارة عمّان
Amman Chamber of Commerce

جامعة جرش

CNESE

وزارة العمل

الجامعة الأردنية

كلمة أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأستاذ محمود الشعلان

في ظل ما يشهده الأردن من تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة تفرض علينا ضرورة التكيف مع المستجدات والتحديات التي تواجه مجتمعنا وخاصة في ظل تداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية غير المسبوقة. فمنذ تأسيسه، يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز الحوار المجتمعي وإشراك مختلف الأطراف في صياغة السياسات العامة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن النشرة الإخبارية الدورية الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023، والتي يتم إصدارها في هذا العدد مجموعة من الدراسات المتخصصة والأنشطة والفعاليات والمقالات واللقاءات المحلية والدولية التي تعكس الجهود المبذولة من المجلس لتعزيز الحوار الاجتماعي، وتسليط الضوء على أهم القضايا التي تهمّ الوطن والمواطن.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمتلك الإرادة لتناول مختلف القضايا والمسائل التي تقع ضمن نطاق عمله والعمل بروح الشراكة والتعاون لدعم رؤية التحديث الاقتصادي، وتحقيق رؤيته المتمثلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، من خلال تقديم توصيات وحلول مبتكرة للتحديات الحالية والمستقبلية. وتتضمّن هذه النشرة جزءاً من هذه الجهود، لتعكس حرصنا على الشفافية وإشراك مختلف الأطراف في صنع القرار.

وأخيرا؛ أتقدم بالشكر إلى الأمين العام السابق للمجلس الدكتور متري مدانات، على دوره الكبير في هذا الإنجاز، كما أشكر زميلاتي وزملائي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المديريات والوحدات، على ما قدّموه خلال هذا العام من جهد وتعاون وحرص على أداء العمل بإتقان، متمنياً أن تكون محتويات هذه النشرة إضافة نوعية للمختصين والمهتمين على حدّ سواء، وأن تساهم في تعزيز الحوار البنّاء حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تمسّ حياة المواطن الأردني، وأن نبقى على الطريق مثابرين في ظلّ صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الميمون صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله.